

الوحدة العربية في السياسة الخارجية الليبية من 1969-1999
The Arab unity in Libyan foreign policy 1969-1999

رقية عبدالهادي أحمد أبوشويشة Ruqayah Abdalhadi Ahmed Abushowaisha

Sirte University -Libya (SUL)
argiya.alhadi@live.iium.edu.my

الفتاح عبدالله عبدالسلام El Fatih Abdullahi Abdelsalam
International Islamic University Malaysia (IIUM)
elfatih@iium.edu.my

Article Progress

Received: 27 Feb 2022
Revised: 21 April 2022
Accepted: 14 July 2022

*Corresponding Author:
Ruqayah Abdalhadi Ahmed
Abushowaisha
Sirte University -Libya
(SUL)
argiya.alhadi@live.iium.edu.my

ملخص

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مفهوم الوحدة العربية كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة من 1969 إلى 1999. حيث مثلت قضية الوحدة العربية الهدف المركزي للسياسة الخارجية الليبية خلال تلك الفترة، وهذا يعتبر إشكالية هذه الدراسة أيضاً. الهدف الأساسي لهذه الدراسة يكمن في دراسة الوحدة العربية كهدف رئيس للسياسة الخارجية الليبية خلال الفترة موضوع الدراسة، والمشاريع الوحدوية العديدة على مدى ثلاثة عقود من خلال تحليل الوثائق. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي وذلك بتتبع وتحليل تلك الوثائق في إطارها التاريخي. كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في مقاربتها لتلك الوثائق بهدف التوصل لأهمية الوحدة العربية في السياسة الخارجية الليبية. تؤكد هذه الدراسة أن الهدف من الوحدة العربية تم تحديده أساساً على عدة عوامل سياسية واقتصادية وأيدولوجية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة أن جميع محاولات تحقيق الوحدة العربية اتسمت بالتسرع، وعدم التخطيط العقلاني، وافتقارها إلى رؤية واضحة ودقيقة للسياسة الخارجية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية، السياسة الخارجية الليبية، وثائق الوحدة، سياسية، اقتصادية

Abstract

This study highlights the concept of Arab unity as a cardinal principle in Libyan foreign policy during the period 1969-1999 of Gaddafi epoch. During this period Arab unity, which is also the essential issue of this study, became the core goal for Libyan foreign relations. The major objective of this study is to analyse Arab Unity Documents during that period to determine the orientation of Libyan foreign policy towards the unity issue. The study has used the historical approach to analyse the unity documents in their historical context. In addition to this, the study has used the analytical method in order to identify and analyse all unity attempts of Libyan foreign policy. This study underscores that the objective of Arab unity was mainly determined based on political, economic and ideological factors. In addition, the study shows that all attempts to achieve Arab unity were characterized by haste and lack of rational planning as well as lack of clear and careful vision in Libyan foreign policy.

Keywords: Arab unity, Unity Projects, Libyan foreign policy, Arab unity documents, Ideological, Political, Economic.

المقدمة

مع تضارب المصالح وتشابكها عالمياً وإقليمياً، وشبه تلاشي الحدود داخلياً وخارجياً، صارت حماية المصالح العليا للدولة في معزل عن المحيط الخارجي مهمة مستحيلة، ولا سيما من دون التفاعل مع المحيط الخارجي بدافع حماية مصالح الدولة، هذا التفاعل الذي يضمن للدولة التقليل أو الحد من المؤثرات السياسية الخارجية ويوفر لها فرصاً لتحقيق أهدافها. ولا شك في أن المصالح العليا لليبيا بما يميزها من موقع جغرافي، واتساع المساحة، وثروة باطنية هائلة؛ فرضت عليها الاهتمام بمحيطها الخارجي، فعلى مر تاريخ ليبيا نجد أنها

كانت مستهدفة من قوى خارجية، مما فرض عليها تحديد توجهها الخارجي، وهذا حفاظاً على أمنها القومي، ودفاعاً عن مصالحها العليا ومصالح مواطنيها. ولأن التجارب عبر التاريخ أثبتت أن العالم العربي هو المجال الطبيعي الذي من خلاله تحقق ليبيا أمنها القومي؛ توجّهت السياسة الخارجية الليبية بعد 1969م بكل ثقلها نحو الدول العربية، عبر عدة مشاريع سعياً إلى تحقيق وحدة عربية تضمن الاستقرار والتنمية لها ولكل الدول العربية.

ولذلك دراسة إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في قضية الوحدة العربية كهدف مركزي في السياسة الخارجية الليبية خلال تلك الفترة ورغم كل المحاولات لتحقيقه ولكن لم يحقق. و تؤكد أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يكمن في دراسة الوحدة العربية كهدف رئيس للسياسة الخارجية الليبية خلال الفترة موضوع الدراسة، والمشاريع الوحدوية العديدة على مدى ثلاثة عقود من خلال تحليل الوثائق. اعتمدت الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة من أهمها السجل القومي الليبي الذي يحوي بيانات وخطابات واحاديث العقيد القذافي خلال فترة الدراسة، كما تم الاستعانة ببعض الكتب التي تناولت السياسة الخارجية الليبية وأخرى وثقت اتفاقيات الوحدة العربية بين الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة أن جميع محاولات تحقيق الوحدة العربية اتسمت بالتسرع، وعدم التخطيط العقلاني، وافتقارها إلى رؤية واضحة ودقيقة للسياسة الخارجية الليبية. وتتناول هذا الدراسة مباحثين، وهما:

المبحث الأول: الوحدة العربية في السياسة الخارجية الليبية

يتناول هذا المبحث إشكالية الوحدة العربية هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الليبية، وذلك في عدة مطالب هي:

المطلب الأول: فلسفة الوحدة العربية في السياسة الخارجية الليبية

رافق مصطلح "الوحدة العربية" النظام الليبي منذ 1969م، فقد عدها النظام السياسي آنذاك هدفاً مقدساً، وكانت من أولوياته لأنه يعد الوحدة العربية مما يجعل الأمة العربية في مصاف الدول الكبرى، ولها وزنها السياسي، وثقلها الاقتصادي. وقد برزت الوحدة العربية في القاموس السياسي الليبي في الإعلان الدستوري الذي أشار إلى أن الهدف الأساس هو الوحدة لأن الشعب الليبي جزء من الأمة العربية، والتأكيد على احترام قيادة الثورة ميثاق الجامعة العربية، ذلك "أن الثورة الليبية لا تريد لجامعة الدول العربية أن تكون مجرد اسم للاجتماعات العربية، بل دعمًا لوحدة عربية قوية تتحمل كل واجباتها في الظروف العصيبة الراهنة التي تمر بها الأمة العربية" (Gaddafi, 1969)، بل عدّها أكثر من هدف، فالوحدة في الفكر السياسي للنظام الليبي تعد الرجوع إلى الأصل، إذ إن الانقسام الحاصل في الأمة ما هو إلا طارئ سببه الاحتلال الاجنبي، والحدود الجغرافية المستحدثة، كما عبر عنه القذافي آنذاك بقوله: "إن مطلب الوحدة هو رجوع الشيء إلى طبيعته" (Gaddafi, 1969).

وتجدر الإشارة هنا إلى "أن ليبيا لم تتحمس كثيراً إلى مساعي الوحدة العربية إقليمياً، بل رأت أن موضوع الوحدة العربية يجب أن يعالج بشكل شامل، وسعت لتحقيق الوحدة لتشمل جميع الأقطار العربية" (Al-Hosari, 1985).

المطلب الثاني: الوحدة العربية في الفكر السياسي الليبي

تعدّ الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً في كل الدول العربية، ومفهوم الوحدة العربية يشوبه كثير من الغموض ويحتاج إلى تحديد المضمون، فمفهومها في السياسة الخارجية الليبية تناولها من حيث الشكل، ولم يشرحها من حيث المضمون، إذ جاء في الإعلان "أن الوحدة العربية كعمل سياسي يؤدي إلى قيام الدولة العربية الواحدة التي تعتبر الحل لمشاكل التخلف والخطوة الحاسمة لتحرير الأراضي العربية المحتلة" (Al-Barnawi, 2000)، وعلى هذا

الأساس انطلقت السياسة الخارجية الليبية في تصورها للوحدة على أنها "وحدة العرب الواحدة من المحيط إلى الخليج" (Al-Tir, 2005).

وقد كانت الوحدة العربية السمة الأساس للسياسة الخارجية الليبية، حيث ذكر القذافي في خطاب بنغازي 1969/09/29م: "إن الوحدة تجسد الآن فلسفة جديدة، وإن الجماهير العربية هي التي تطالب بالوحدة العربية بغض النظر عن الحكام والحدود والتحديات" (Gaddafi, 1969).

ولا يعد واضعو السياسة الخارجية الليبية ومخططوها الوحدة العربية هدفاً أساساً لتوجهاتها، وإنما ضرورة لها أسبابها الداعية، منها الأطماع الاستعمارية، وحاجة الغرب إلى بقاء الدولة القطرية العربية، واستمرارية التجزئة، وكذلك انتشار الجهل والبؤس ومظاهر التخلف الاجتماعي، وكذلك ضعف التجمعات الإقليمية العربية وعجزها عن دفع التعاون المشترك، وبناء على هذه الدوافع "رأت القيادة السياسية الليبية أنه لا بد من التفكير في بدائل أقرب للواقع لتخرج الأمة العربية من مأزقها، خاصة في وجود تكتلات اقتصادية كبرى أصبحت هي السمات البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية" (Al-Naas, 2006).

وبعد إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا عام 1977م أصبحت محاولات الوحدة التي اتخذتها ليبيا قليلة نسبياً، إذ يعد إعلان طرابلس بشأن الوحدة الليبية السورية في 10 سبتمبر 1980م واتفاق وجدة التاريخي في 13 أغسطس 1984م بين الملك الحسن الثاني ملك المغرب والعقيد معمر القذافي؛ المحاولتين الوحدويتين اللتين انخرطت فيهما ليبيا بعد عام 1977م (Al-Yousifi, 1985)، وفي نطاق إصرار ليبيا على تحقيق الوحدة العربية وجهودها من أجل توحيد الأمة العربية شاركت في اجتماع زرالدة الذي أُقيم على هامش القمة العربية في الجزائر عام 1988م.

فقد نظرت ليبيا إلى حجم الإمكانيات المشتتة لبناء اتحاد قوي، كما نظرت إلى المصالح المشتركة، وكانت النظرة إلى خطورة الاستعمار على الأراضي العربية ومصالحته في استمرار الدولة القطرية أكبر الدوافع للتفكير في الوحدة العربية وتوحيد الإمكانيات العربية، وعلى

الرغم من تغيير توجه السياسة الخارجية الليبية نتيجة فشل المحاولات الوحدوية ونتيجة اصطدامها بالقوى الكبرى في العالم لتبنيها سياسة وحدوية معادية لأطماع تلك الدول وأهدافها في المنطقة العربية وفي بعض مناطق العالم الأخرى؛ لم تتخلَّ ليبيا عن المنطقة، ولم تنته محاولاتها الوحدوية على الرغم من توقفها منذ مدة؛ لأن ليبيا لم تعلن رسمياً تخليها عن هدفها في تحقيق الوحدة العربية، ولا تزال مستمرة في تعاملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الدول العربية بدرجة أقل نسبياً مما كانت عليه.

المطلب الثالث: أهمية الوحدة العربية بالنسبة إلى ليبيا

بدأت السياسة الخارجية الليبية في سبتمبر 1970م باعتماد توجه صارم (مستعجل) نحو الوحدة العربية، وكثرت محاولات الوحدة بين ليبيا والدول العربية، إذ جرت محاولات للوحدة مع مصر وسوريا (الاتحاد الثلاثي) وتونس والجزائر والمغرب وغيرها. وفي الطريق الطويل للسياسة الخارجية الليبية المتسم بالتقلب والارتباك لا يوجد حلاً لفهم تغيرات أهدافها سوى العودة إلى الأهداف التقليدية في السياسات الخارجية لأي دولة، ومن هذه الأهداف التي توجه السياسة الخارجية الليبية الأمن القومي الليبي على أساس أن أخطر ما يواجهه أن حمايته تبدأ في الخارج لتعويض عوامل الضعف في مقدرات حماية هذا الأمن بالاعتماد على المكون الداخلي الجغرافي والسكاني والعسكري. وهذا العامل هو الحاسم في السياسة الخارجية الليبية، والثابت خلف كل تلك التغيرات والحيوية الزائدة في السياسة الخارجية الليبية، والدافع خلف كل أشكال التوحد مع الجوار أو الخارج.

إذا أدركنا هذا البُعد - وفي الخلفية مجموعة القيم والمبادئ والأفكار الخاصة بالعتيد القذافي - يمكننا تفسير محاولات ليبيا للوحدة العربية وفهمها، لأن الأمن القومي الليبي من الأمن القومي العربي، وهذا واضح من خلال الاتفاقات التي أبرمتها ليبيا مع عدة دول عربية، ولأن أحادية التعليل تعد من المرفوضات في البحث العلمي الموضوعي؛ نجد أنفسنا مضطرين

للقول إن البعد القومي يمثل العامل الأشد تأثيراً في العلاقات الدولية، وهو المحرك الأساس الذي يتحكم في رسم السياسات الخارجية لليبيا وتفاعلاتها عبر الزمن.

المبحث الثاني: أهداف الوحدة العربية في السياسة الخارجية الليبية

تسعى السياسة الخارجية كغيرها من النشاطات إلى تحقيق أهداف معينة تتمشى مع إمكانياتها وتهمين عليها المصلحة (Badawi, 1993)، والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتعامل مع البيئة الدولية وفق أدبيات النظام الدولي، وتتعايش مع المجتمع الدولي وفق ما تمليه الظروف الدولية المحيطة بها، وقد حتمت عليها تلك الظروف التعامل مع الدول العربية وسائر وحدات المجتمع الدولي، ومن ثم؛ كان للسياسة الخارجية الليبية جملة من الأهداف في الدول العربية، كما أن تلك الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية قد تغير تبعاً للمتغيرات الدولية، وبذا؛ كان لا بد من أن تنطلق السياسة الخارجية الليبية من إستراتيجية مُحكمة تتعامل من خلالها مع الدول العربية والأفريقية بما يضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقتين من جهة، ومراعاة المتغيرات الدولية من جهة أخرى. ويتناول هذا المبحث عدة مطالب، هي:

المطلب الأول: الأهداف السياسية

انتهجت ليبيا سياسة خارجية منذ عام ١٩٦٩ مع الدول العربية تختلف عما كانت عليه قبل هذا التاريخ، وكانت تسعى من خلال تلك السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية:

أولاً: الأمن القومي العربي:

يتضمن مفهوم الأمن القومي العربي "تخطي الأوضاع الراهنة مثل التجزئة والتفتت والضعف والاختراق الأجنبي والاستيطان الصهيوني والتخلف والتبعية..." (Jawad, 1999)، ومن ثم؛ يمكن أن نعرف الأمن القومي العربي بأنه "تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية

ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها؛ بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري" (Saleh, 1988)، ونجد أن ليبيا اتخذت الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي العربي قاعدة انطلقت منها للتركيز على أهمية الأمن القومي، فرفضت ظاهرة التجزئة السياسية للكيان العربي، ورأت أنها من صنع الاستعمار، وفي هذا الصدد يقول العقيد القذافي (Gaddafi, 1975): "إن الأقطار العربية في واقع الأمر تعتبر قصاصات من ورق في عالم اليوم بالذات، فيستحيل على أي قطر عربي أن ينجز أي شيء مهما كان غنياً ما لم يتوحد مع الأقطار العربية الأخرى؛ لأن القوى الكبرى مسيطرة في كل المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها"، وبذا؛ يتمثل المنظور الليبي للأمن القومي العربي في رفض فكرة الدولة القطرية والتجزئة التي فُرضت على الوطن العربي، "كما أن الأمن الوطني بشكل عام ينبغي أن يكون لبنة في بنية الأمن القومي العربي، وليس بديلاً أو ندّاً له" (Al-Jabri, 2001)، وفي هذا الجانب يقول القذافي (Gaddafi, 1969): "إن كافة الانتصارات والإنجازات القطرية سوف تكون مهددة بالضيق إذا لم توضع في إطار سليم ألا وهو إطار الوحدة العربية، إن الإنجازات التي تنجزها سوف تكون أسطورة ما لم تكتمل الحماية لها من القوة الذاتية للأمة العربية".

وبذا رأت القيادة السياسية الليبية "في الوجود العسكري للدول الأجنبية في الأراضي العربية تهديداً للأمن القومي العربي، وعلى هذا الأساس أنهت الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني والإيطالي على الأراضي الليبية، والتزمت بدعم حركات التحرر ضد الهيمنة الصهيونية" (Gaddafi, 1969)، ومن هنا نجد أن الخطاب السياسي الليبي عند تحديده مفهوم الأمن؛ لم يفرق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي القومي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأهداف الليبية التي تؤكد أن أمن ليبيا وحريتها واستقلالها مرتبط بالأمن العربي الأفريقي، وعليه؛ ترى القيادة السياسية الليبية أن الحدود مصدر من مصادر التهديد للأمن القومي وعائق من عوائق الوحدة العربية، وفي هذا الصدد يقول القذافي: "إن الحدود هي

من آثار الاستعمار وسنكافح لإزالتها، فآثار الاستعمار أخطر من وجوده" (Al-Jabri, 2001).

وفي إطار تحديدها مهددات الأمن القومي العربي؛ ترى ليبيا أن هناك مصادر تهديد داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية تتمثل في التحديات السياسية وغياب الديمقراطية والتبعية الاقتصادية والفقر والامية، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الاستعمار عامة، والعدو الصهيوني ومخططاته خاصة (Gaddafi, 1986)، كما أن القيادة السياسية الليبية تنظر إلى بعض السياسات التي انتهجتها الدول الغربية مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وضع أساسها مؤتمر برشلونة عام 1995م؛ على أنها مصدر تهديد للأمن القومي العربي، "فهي تهدف إلى تمزيق كيان الأمة ونظامها الإقليمي بما في ذلك السوق العربية المشتركة" (Al-Jabri, 2001)، وقد جاءت هذه النظرة من واقع قيام الدول الكبرى بعدد من الأعمال السياسية والعسكرية ضد العرب، فقد ساعدت أمريكا وفرنسا وبريطانيا العدو الإسرائيلي في عدوانه على فلسطين، كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في عدوانها على مصر سنة 1956م، وكذلك استخدامها حق النقض لمرات عدة ضد الدول العربية، ومن تلك النظرة الليبية إلى الأمن القومي عملت ليبيا من أجل تحقيقه فقدمت مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية الذي ينص على استهداف الوحدة العربية الشاملة، وتحرير فلسطين وأي أرض عربية محتملة، ومكافحة الاستعمار بشتى صوره، ولم تقف الجهود الليبية لتحقيق الأمن القومي العربي عند هذا الحد، ففي قمة بغداد 1995م أكدت ليبيا على أهمية إنشاء مجلس اقتصادي يختص بإعادة ترتيب الأمور الاقتصادية في الوطن العربي بما يخدم المنطقة من جميع النواحي، ونظرًا إلى أهمية الأمن المائي بالنسبة إلى الأمن القومي حذرت ليبيا الدول العربية من خطر أزمة المياه، واهتمت بالترشيد للاستخدام الأمثل لمصادر المياه، وبذا نجد أن الأمن القومي العربي جاء في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية، وارتبط تحقيقه بالوحدة العربية، وبامتلاك ليبيا إمكانية الحركة السياسية والعسكرية الناتج عن تأميمها الشركات النفطية وابتعاث الاقتصاد الليبي؛

استطاعت ليبيا أن تؤدي خطوات حقيقية لتحقيق الوحدة العربية والأمن القومي العربي؛ منها الوقوف في وجه المخطط الصهيوني في الوطن العربي وأفريقيا الذي وصل إلى درجة التدخل العسكري في بعض الدول الأفريقية المساندة لإسرائيل، كل ذلك جعل ليبيا في مواجهة الدول الكبرى في العالم؛ إذ اتخذت تلك المواجهة عدة أشكال؛ منها: فرض الحصار الاقتصادي على ليبيا، وبعض الضربات الجوية والحظر الجوي، وتأليب الدول الأخرى ضدها، وتغذية خلافاتها مع بعض الدول، ولا سيما المجاورة.

ثانيًا: تحرير الأراضي العربية المحتلة

تعدّ الأراضي الفلسطينية والأراضي اللبنانية والأراضي السورية المحتلة من أكثر القضايا التي حظيت باهتمام السياسة الخارجية الليبية بعد عام 1969م، فقد ظهرت القضية الفلسطينية عام 1897 عندما أعلنت الحركة الصهيونية نيتها استعمار أرض فلسطين، واستطاعت الحركة الصهيونية الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين إحداهما للعرب الفلسطينيين، والأخرى لليهود (Al-Barnawi, 2000)، وعند قيام ثورة 1969م أعلنت القيادة السياسية للثورة أن تحرير الأرض الفلسطينية هدف أساس في السياسة الخارجية الليبية، وعدت القضية الفلسطينية قضية ليبية يجب دعمها بالأموال والسلاح، وكانت ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في أنه لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل، والدعوة إلى قومية المعركة مع العدو الصهيوني، وضرورة تقديم الدعم المالي إلى الفصائل الفلسطينية، "كما عارضت ليبيا المفاوضات الإسرائيلية المصرية عقب حرب عام 1973" (Al-Tir, 2005)، واتجهت إلى توحيد الجهود العربية، وردًا على القرارات الدولية في هذا الجانب "أعلن العقيد القذافي أن ليبيا لا تعترف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1947م" (GAR. No. 181, 1947)، والقاضي بتقسيم فلسطين، ولا تعترف بقرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967 (SCR. No. 242 (1967))، وهو القرار الذي قامت

على أساسه مؤتمرات السلام العربية الإسرائيلية خاصةً مؤتمر مدريد 1991م، وعلى هذا الأساس دعت ليبيا لحل القضية الفلسطينية من خلال "عودة جميع الفلسطينيين إلى أرضهم، وعودة كل اليهود الذين هاجروا من كافة أنحاء العالم إلى دولهم"-Al (Barnawi, 2000).

وبعد إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا عام 1977م؛ استمرت ليبيا في موقفها من الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، فقد أصدرت المؤتمرات الشعبية عددًا من القرارات التي تدعو إلى مساندة الشعب الفلسطيني، ومنها ما يدعو إلى تجنيد الفلسطينيين على الأرض الليبية وإلزامهم بقضية التحرير، ومنها القرار الذي صدر عام 1977م وجاء فيه "دعم سوريا والأردن بالمال والسلاح على أساس فتح الحدود أمام المقاومة الفلسطينية للقتال" (Al-Barnawi, 2000)، كما رأت المؤتمرات الشعبية أنه يجب قطع العلاقات مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب ظهور بعض المواقف السياسية من المنظمة تجاه توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978م، كما يشير تقرير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي عام 1982م إلى أن الجماهيرية قد قدمت الدعم لحركة المقاومة الفلسطينية وعززت حضورها العسكري المقاتل في جنوب لبنان، وأنه ردًا على الغزو الصهيوني للبنان في يونيو 1982م؛ تقدمت الجماهيرية بمبادرة لعقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مسؤولية قرار الحرب والزج بالإمكانات والمقدرات العربية كلها لخدمة المعركة Al- (Barnawi, 2000). وكانت تلك المواقف الليبية ضد الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية منبثقة من أن إسرائيل تمثل خطرًا على الأمة العربية بأسرها، وأن هدفها الأسمى إبادة الدول العربية بالكامل، وهذا ما تأكد لاحقًا إبان الحرب على العراق عام 1990م، وقد رأت ليبيا أن "إسرائيل سوف تضعف جبهة قوة التشدد العربية التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، كما أن عملية ضرب العراق سوف توصل رسالة إلى الدول العربية بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من إحدى الدول العربية ستجعلها في مواجهة أمريكا" (Jad, 2003).

وقد رفضت ليبيا المشاركة في مؤتمر فاس؛ لأن هذا المؤتمر كُرس للاعتراف بالعدو الصهيوني، وبعد المؤتمر زاد الموقف الليبي من منظمة التحرير حدة، وتميز بالرفض التام لتصرفات قيادة المنظمة، إذ طالبت المؤتمرات الشعبية بمحاكمة ياسر عرفات عن طريق مؤتمر الشعب العربي، وكان سبب الخلاف "موافقة المنظمة على خروج المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان، وكذلك قبول المنظمة لقرارات مؤتمر فاس، والتجاوب مع خطة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الداعية إلى التفاوض حول مشروع الاتحاد مع الأردن على قاعدة الحكم الذاتي"-AI (Barnawi, 2000).

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية

سعت ليبيا بعد عام 1969 إلى تحقيق تلك الأهداف بكل جدية معتمدة على النفط ممولاً رئيساً لكل عملياتها، كما أنها وضعت الأهداف الاقتصادية في قائمة أولويات سياستها الخارجية تجاه الدول العربية، وكانت تلك الأهداف عرضة لتأثير المتغيرات الدولية وبعض العوامل الحيوية المؤثرة من جهة، وبعض العوامل المساعدة من جهة أخرى مثل الوفرة النفطية التي حظيت بها ليبيا في السبعينيات، وانطلاقاً من معرفة القيادة السياسية الليبية بأهمية الجانب الاقتصادي في الوضع السياسي والإستراتيجي للدول والتجمعات الدولية؛ انتهجت سياسة خارجية تجاه الدول العربية تقوم على أسس تجتمع في رفض ظاهرة التجزئة وتحقيق الوحدة الشاملة التي تتضمن الجوانب الاقتصادية.

وكما هو معروف؛ يعد الاقتصاد العصب الرئيس للسياسة، وأن أي سياسة لا تعتمد على الاقتصاد لن تكون سياسة قوية مؤثرة في سائر الوحدات الدولية، وقد كانت تلك الأسس من المدركات الأساس للقيادة السياسية الليبية، ودليل ذلك أن السلوك الوحدوي الذي اتبعته ليبيا ركز في أهدافه النهائية على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين الدول العربية، ومن ثم؛ رفض كثرة الكيانات داخل الوطن العربي التي يبلغ عددها 22 كياناً، فعمدت ليبيا إلى التعامل مع الدائرة العربية بكل جدية ولا سيما بعد انتعاش الاقتصاد

الليبي بسبب ارتفاع العوائد النفطية وبحكم الروابط المختلفة والمصالح المشتركة التي تجمعها بسائر الدول العربية، وعملت ليبيا على تقوية علاقاتها الاقتصادية وتطوير مؤسساتها بما يتيح لها فرصاً أكبر للتعامل الاقتصادي، ووضعت أمامها مجموعة من الأهداف الاقتصادية سعت إلى تحقيقها؛ كان أهمها: تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. وسنفضل في توضيح هذين الهدفين على النحو الآتي:

أولاً: التكامل والتعاون الاقتصادي العربي

ذهب بعض الاقتصاديين إلى أنّ التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات كلها المؤدية إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية، واتجه بعضهم إلى توسيع هذا المفهوم لأنه "عملية اقتصادية وسياسية تقوم على أساس علاقات حكومية متداخلة باتجاه اتحاد بين الوحدات الاقتصادية" (Al-Haffar, 2004)، وبعامّة؛ يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي بأنه "عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة تهدف إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة ومحاسبة من خلال الاستثمار المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة لصالح تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ درجة من الاندماج والترايط وتصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاندماجية" (Ghadi, 1998)، وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عراقة في تاريخها الاقتصادي، ونلاحظ أن متطلبات التكامل الاقتصادي متوفرة في المنطقة العربية، ومن ثم؛ يمكن تحقيق ذلك التكامل لو توفرت الإرادة اللازمة، وبدراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي نجد أن هذه التجربة قد سبقت الاتحاد الأوروبي من حيث تاريخ التفكير، فقد "أسست الدول العربية الإطار المؤسسي والتنظيمي للعملية التكاملية المتمثل في جامعة الدول العربية" (Al-Haffar, 2004)، وفي إطار سعي الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي أنشأت المجلس الاقتصادي الذي يتبع جامعة الدول العربية، ويتبعه عدد من المنظمات منها ما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والخدمية والإنتاجية، ومنها ما يهتم بتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية، ومنها ما يهتم بتطوير قطاع التمويل والتعاون

النقدي والاستثماري، و"قد كان لتجربة التكامل الاقتصادي العربي العديد من الإنجازات منها اتفاقيات مشتركة عقدت في إطار جامعة الدول العربية أدت إلى بروز بعض المشروعات العربية المشتركة في القطاعات الحيوية والمهمة" (Al-Haffar, 2004).

حققت تجربة التكامل الاقتصادي العربي عددًا من الفوائد؛ منها زيادة الحركة التجارية بين الدول العربية ورفع القيود عن عدد من البضائع، وترجع الإخفاقات التي لازمت تلك التجربة إلى عدد من العراقيل منها التدخلات الخارجية الناتجة عن رغبة الدول الرأسمالية الكبرى في استمرار التبعية الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية واستمرار المنطقة العربية مصدرًا لمواردها وسوقًا لمنتجاتها.

ولأهمية التكامل الاقتصادي العربي انطلقت السياسة الخارجية الليبية نحو تحقيق هدف قومي وهو تحرير كل الإمكانيات والثروات العربية من الاحتكار والهيمنة الأجنبية، "فاهتمت بربط القدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية البشرية، والتغطية لتوظيفها في إحداث التحولات الاقتصادية والتنمية العربية" (Al-Zantani, 1999)، فكانت الجهود الليبية في هذا الجانب متنوعة الصور، فخطت التحول الاقتصادي والاجتماعي مثلاً ما بين 1976-1980م تشهد على زيادة حجم التجارة مع الدول العربية، كما اهتمت بأسلوب تقديم المساعدات المالية والاقتصادية، "فقد قامت بتقديم المساعدات للعراق عام 1972م عند تأميمه لشركة نفط العراق" (Al-Jabri, 2001)، وخلال عشر السنوات ما بين 1980-1990م قدمت ليبيا "مساعدات لمصر بقيمة ثلاث مئة وستين مليوناً وثلاثة وثلاثين ألف دولار، كما قدمت للصومال ما قيمته سبعة وعشرون مليوناً وست مئة وستون ألف دولار، وتحصلت السودان على تسعة وسبعين مليون دولار، وجيبوتي على ثمانية ملايين دولار، وموريتانيا مليون وثمانين ألف دولار، أما تونس فقد تحصلت على مئة وثمانية آلاف دولار، وقد منحت كل تلك المساعدات عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية واللجنة الشعبية العامة للمالية" (Al-Zantani, 1999).

ومن جانب آخر كان لليبيا عدد من الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية، فقد أبرمت عام 1987م سبع اتفاقيات؛ "منها خمس اتفاقيات مع الجزائر شملت التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، واتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع اليمن، واتفاقية مع السودان شملت إنشاء مشاريع مشتركة في المجال الاقتصادي إلى جانب زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين تلك الدول" (Al-Zantani, 1999)، كما أنشأت عددًا من الشركات التي تأخذ على عاتقها المشاريع الاقتصادية التي تحقق تنمية المجتمع العربي وتطوره ودخوله بوتقة النظام الاقتصادي العالمي، ومن تلك النشاطات "مساهمة ليبيا في الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) التي تم إنشاؤها بتاريخ 23 نوفمبر 1975م بمساهمة عشرة أقطار عربية هي الجزائر وليبيا وقطر والسعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وسوريا ومصر، وتمتلك أسهم حصة ليبيا في (أبيكوب) والبالغ نسبتها 15%" (APICORP, 2012)، و"الشركة العربية الليبية للاستثمارات الليبية التي تمكنت من إقامة استثمارات في العديد من المشروعات العربية المشتركة والوطنية، فوجدت مثلًا الشركة العربية للخدمات البترولية التي تساهم فيها ليبيا بحوالي 17% من رأسمالها، وتوجد كذلك الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدوك)، وتعمل هذه الشركة في ليبيا، والشركة الثالثة التي أنشأتها (أبيكوب) هي الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في الجماهيرية الليبية برأسمال بلغ أربعين مليون دولار، وتساهم فيها ليبيا بما قيمته 10%" (OPEC, 2018)، وفي 4 فبراير 1981م أنشئت "الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية"، وأسندت إليها بعض الأعمال؛ منها استثمار الأموال الليبية في الخارج، كما تُقدم الشركة نظرة واقعية عن حالة الاقتصاد العالمي من خلال تقاريرها السنوية يستفيد منها صانع القرار في فهم السير العام الذي تأخذه العلاقات الاقتصادية الدولية، وبذلك كانت هذه الشركة أداة ليبية مؤثرة للعمل والتعاون الاقتصادي العربي، وتسعى إلى الوصول بالمنطقة العربية إلى أكبر درجات التكامل الاقتصادي، وتحقيق أعلى قدر من التنمية والقضاء على التخلف والهواجس الأمنية التي تسيطر على الأقطار العربية

متمثلة في الوقوع بين مخالف النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد استمرت ليبيا في التسعينيات في العمل والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية، ففي ديسمبر 1990م وقعت عشر اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري شملت كل المجالات، وكان من بينها "اتفاقية التكامل الاقتصادي التي نصت على تحقيق التكامل الاقتصادي بدمج المشروعات المتشابهة في المجالات الصناعية والإستراتيجية والنقل والمواصلات وتبادل الخبراء والمعلومات وإقامة الندوات العلمية" (Omran, 2005).

وهكذا استمر العمل الاقتصادي الليبي العربي وفق أهداف كانت حدودها الدنيا تحقيق درجة من التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري؛ تماثل معاملات الأقاليم الأخرى وحدودها القصوى تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي يضع قاعدة لتكوين اتحاد إقليمي يشمل كل الجوانب، وبذا؛ شكلت المحاولات الليبية عاملاً لتغذية الإحساس القومي العربي بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب أخرى ملموسة.

ثانياً: تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية

أن موضوع الوحدة الاقتصادية يرجع إلى عام 1957م عندما أبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ عام 1964م، وقد تضمنت الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية" (Al-Jumaili, 2005)، أما إذا حاولنا التعرف على الوحدة الاقتصادية فمن المحاولات الجادة التي خاضتها ليبيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية "مشروع الاتحاد العربي"، إذ تعود فكرة إنشاء تجمُّع يضم دول المغرب العربي إلى بدايات الكفاح من أجل الاستقلال، وتمثل ذلك في "مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة عام 1947م، ثم مؤتمر الأحزاب المغاربية المنعقد في طنجة عام 1958" (Al-Amin, 2007)، واستمرت المحاولات المغاربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، فأعلن عام 1989م عن قيام "اتحاد المغرب العربي"، وقد تبنت ليبيا في هذا الجانب التيار الذي يدعو إلى الوحدة الاندماجية، "أما بقية الدول فترى البدء بالعمل المغربي المشترك في مختلف المجالات عبر مراحل" (Al-Amin, 2007)، وجاء

انضمام ليبيا إلى الاتحاد المغاربي نتيجة عوامل الجغرافيا المتمثلة في التقارب الجغرافي والانتماء إلى إقليم جغرافي يسيطر عليه هاجس أمني يكاد يكون واحداً في معظم الأقطار المغاربية متمثلاً في الظفر بجملة من المعطيات الإستراتيجية والاستفادة منها، كالنفط والموقع المتميز لما تشكله المنطقة من سوق استهلاكية لأوروبا.

وانضمت ليبيا إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشئ بناء على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في إطار سعيها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين أقطار الوطن العربي، وتمثلت أهداف المجلس في (Al-Haffar, 2004):

1. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
3. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
4. حرية التنقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
5. تنسيق سياسة التجارة الخارجية.
6. تنسيق التنمية الاقتصادية ووضع برامج لتحقيق التنمية العربية.
7. تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.

وقد كانت أهم منجزات اتفاقية الوحدة الاقتصادية "قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الذي صدر خلال شهر يوليو عام 1964" (Al-Khouli, 1986)، وقد نظم القرار الكيفية التي يتم على أساسها إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول المنظمة للسوق من الرسوم الجمركية وغيرها وفق مراحل انتهت بالتطبيق الكامل عام 1971م، وتضم السوق العربية المشتركة في عضويتها سبع دول عربية أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي: ليبيا، والأردن، وسوريا، ومصر، والعراق، واليمن، وموريتانيا (Al-Jumaili, 2005).

ويلاحظ أن الهدف النهائي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية هو الوصول باقتصادات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية، وهذا الهدف الذي تبنته السياسة الخارجية الليبية وعملت

على تحقيقه، وقد استهدف قرار السوق العربية المشتركة تحقيق الخطوة العملية الأولى على طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهذا " بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول أعضاء المجلس" (Al-Jumaili, 2005)، وانضمت ليبيا إلى منطقة التجارة الحرة منذ عام 1988م، أي منذ السنة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لها، ويتيح الانضمام المبكر لليبيا عدة مزايا من أهمها حفظ مصالحها الاقتصادية والتعامل مع المتغيرات في نظام التجارة العربي، ويسهل عليها الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فالدول التي تتأخر بالانضمام سيكون عليها التزامات.

المطلب الثالث: الأهداف الفكرية والثقافية

تعد الثقافة من الجوانب المهمة في حياة الشعوب واهتماماتها، كما أن للروابط الثقافية دورًا كبيرًا في تواصل الشعوب وترابطها، والثقافة كغيرها من المفاهيم التي تكثر تعريفاتها وتختلف باختلاف المفكرين الذين تناولوها بالدراسة والبحث واختلاف مدارسهم، عرفها المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية بإشراف اليونسكو المعتمد في مكسيكو 1982م؛ " بأنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان وتضم القيم والتقاليد والمعتقدات" (Awashriyeh, 2004)، وظهور الإسلام وانتشاره غير الجغرافيا السياسية والدينية لحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد أصبح المتوسط مكانًا لالتقاء الحضارات الإسلامية والحضارة الغربية، وهذا الالتقاء وُلد سببًا للتواصل والصراع عبر التاريخ، غير أن النظرة الصراعية للدول الغربية تجاه الدول العربية استمرت، ولكن بطرق أخرى، وفي ذلك تأكيد على أهمية المنطقة العربية والأفريقية للعالم، واستهدافها من حضارات وثقافات أخرى لغزوها والسيطرة عليها، والثقافة الليبية جزء من الثقافة العربية، وبينهما عدد من القواسم المشتركة منها اللغة والدين، وهذا بدوره يخلق عددًا من الأهداف

الثقافية الليبية في المنطقة العربية، وأفريقيا أيضاً تمثل امتداداً جغرافياً وسياسياً واقتصادياً لليبيا والدول العربية، ومن ثم؛ كان وقوعها في دائرة الاهتمامات الليبية والعربية. وتعدّ الجوانب الثقافية من الجوانب المهمة في التوجهات السياسية للدول الغربية تجاه الوطن العربي، فكان العمل الدؤوب والجاد من قبلها على الغزو الثقافي للوطن العربي ومحاوله صهر الثقافة العربية، ودمجها بالثقافات الأخرى، وهذا تبدو ملاحظه في بعض الدول العربية مثلاً من خلال استخدام بعض اللغات الأجنبية بديلاً من اللغة العربية، كما تظهر محاولات طمس الثقافة والهوية العربية في المحتوى الثقافي لعدد من المشاريع الاستعمارية مثل الشرق أوسطية، وتدرك كل الدول العربية تلك الأخطار الموجهة لضرب ثقافتها العربية. كما أن الموقع الجغرافي لليبيا مكن لها أن تكون نقطة إلتقاء الثقافات، ولا سيما العربية، وهذا منذ القدم، حيث كان طريق الحج يمر منها، مما أسهم في ازدهار الحركة الثقافية، ذلك أن "طريق الحج فرصة اللقاء بعلماء الأقطار المغاربية في طريقهم إلى الأراضي المقدسة في الذهاب والإياب، وهو ما انعكس على صفحات رحلاتهم المدونة، كما أتاحت رحلة الحج للعلماء الليبيين أنفسهم الاتصال بالكثير من العلماء، فضلاً عن عنايتهم بالرحلة العلمية لمواصلة تحصيلهم، خاصة إلى تونس ومصر" (Jahider, 1998).

أما بعد 1969م فقد تضمنت السياسة الخارجية الليبية بعض الأهداف الثقافية المهمة تجاه المنطقة العربية، وبحكم أن ليبيا دولة عربية وإسلامية؛ كانت أغلب السمات المبرزة في ثقافتها سمات مشتركة مع الدول العربية، ومن ثم؛ اختلفت تحركاتها الثقافية في الدول العربية عن تحركاتها في سائر دول العالم، مع العلم أن العالم العربي يواجه تحديات عدة تستهدف طمس ثقافته والمكونات الأساس للشخصية العربية، وأغلب هذه التحديات مصدرها المجتمع الغربي الذي تحركه تجاه المنطقة العربية رغباته الاستعمارية، فمسألة الهوية الثقافية مثلاً تعد أهم وسائل المناعة التي تحصن بها المجتمع الإسلامي ضد الغزو الفكري الثقافي، "وهي تواجه تحدياً كبيراً بعد بروز مفهوم العولمة واحتلاله للموقع الأهم في الساحة الفكرية" (Bin Nasr, 2000).

وتؤكد ليبيا دائماً على ضرورة التثبيت بالأصول الثقافية العربية الإسلامية، في مواجهة الغزو الثقافي الغربي ويظهر ذلك من خلال المواقف والرؤى التي عبرت عنها قيادة الثورة الليبية في عدد من المناسبات، ومنها صدور قانون رقم 12 لسنة 1984م، ورقم 24 لسنة 2000م بشأن منع استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات، إذ "منعت الكتابة باللغة الأجنبية على الشوارع والمحلات التجارية وغيرها في ليبيا ويغرم من يخالف ذلك تعبيراً عن ضرورة التمسك باللغة والثقافة والهوية العربية" (Law No. (12), 1984).

النتائج والتوصيات:

1. انعدام البيئة الدولية الملائمة لتنفيذ مشروع الوحدة العربية من وجهة نظر السياسة الخارجية الليبية، بسبب طبيعة التحالفات الدولية للدول العربية، إضافةً إلى تضارب مصالح القوى الكبرى في الوطن العربي.
2. صعوبة عزل المشاريع السياسية الليبية والعربية عن قضية الأمن القومي العربي الذي يهدده غرس الكيان الصهيوني، إضافةً إلى أطماع الدول الغربية في الثروات الباطنية التي يزرع بها الوطن العربي ولا سيما الدول الغنية منها، ومن ضمن أهم هذا الدول ليبيا موضوع الدراسة.
3. اختلاف الأيديولوجيات السياسية وأنظمة الحكم بين ليبيا والدول العربية الأخرى.
4. تخوف بعض الدول العربية من التعدي على سيادتها القطرية إثر محاولات ليبيا الوحدة معها، وأزمة الثقة السياسية في النظام الليبي لدى بعض الدول العربية.
5. ضعف ثقافة المؤسسات السياسية، وارتباط القرارات المصيرية بالزعماء في الدول العربية، وغلبة العشوائية والتسرع على المشاريع الوحدوية التي تبنتها السياسة الخارجية الليبية لغياب التخطيط المسبق.

6. الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط في الاقتصاد الليبي والاقتصادات العربية، وإهمال الجوانب الإنتاجية والصناعية مما جعل اقتصاداتها مرتبطة بالدول الكبرى، وعدم الجدوية في المشاريع الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية، والقرارات المتعلقة بها.
7. إجراء إصلاحات سياسية موسعة داخل الأنظمة العربية، بهدف إقامة نظام مؤسسي غير مرتبط بالأشخاص، يضمن استمرارية العمل في أي مشروع سياسي، ويكون من منطلقات مدروسة قبل الإقدام عليه.
8. تحديد الخلافات السياسية، والمنطلقات الأيديولوجية، واستغلال نقاط التوافق في إقامة مشاريع اقتصادية تكاملية؛ من شأنه صناعة أرضية عمل تسمح بتحقيق حلم الوحدة العربية، وإن كان على نسق الاتحاد الأوروبي.
9. إعادة النظر في هيكلية المشاريع المنجزة وآليات طرحها وإنفاذها، والاستفادة من التجارب التعاونية والحدودية الأخرى في العالم، ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي قدوة، فعلى الرغم من الاختلافات العرقية والدينية والحروب التاريخية؛ استطاعوا تجاوز كل المعوقات والوصول إلى حالة وحدوية رائدة.
10. تنشيط القرارات المتعلقة بالمناطق الحرة بين الدول العربية، وإنشاء سوق عربية مشتركة، ووضع قوانين جادة لتسهيل تنقل رؤوس الأموال العربية، وتحفيز الاستثمار العربي بالتنسيق في السياسة الاقتصادية بين الدول، وتوجيهها لخدمة التكامل الاقتصادي العربي.

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحث بالشكر إلى Sirte University -Libya (SUL) و International Islamic University Malaysia (IIUM) لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحث بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث / الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

References

- Al-Jabri, Fawzi Omar Khalifa, Arab National Security in Libyan Foreign Policy, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 2001, p. 41.
- Al-Haffar, Tawfiq Saleh Ali, The Experience of the Arab Economic Bloc, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Benghazi 2004, p. 52.
- Al-Zantani, Nadia Muhammad, The Role of Oil in Libyan Foreign Policy 1969-1996, PhD thesis in Political Science, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 1999, p. 113.
- Al-Jumaili, Hamid, Studies in Joint Arab Economic Action, 1st Edition (Tripoli: Academy of Graduate Studies, 2005), p. 67.
- Al-Amin, Muhammad, The Impact of Global and Regional Changes on the Future of the Maghreb Economic Integration Project, 1st Edition (Benghazi: National Library, 2007), p. 23.
- Al-Khouli, Lotfi, The Arab Predicament (Cairo: Al-Ahram Center, 1986), p. 485.
- Awashriyeh, El-Sayed, The Reality of Identity and Culture of the Children of African Expatriates (Scientific Paper, Symposium on Arab-African Culture in Facing Current Challenges, Sebha 19-22 2004), p. 7.
- Al-Hosari, Sati', and others, Opinions and Studies in National Thought (Kuwait: Dar Al-Arabi, 1985 AD), p. 71.

- Al-Barnawi, Salem, *Libyan Foreign Policy, A Theoretical Study of Concepts and Objectives* (Tripoli: Economic Sciences Research Center, 2000), p. 126.
- Al-Tir, Aref Ahmed, *Transformations in the New International Order and Their Repercussions on Libyan Foreign Policy*, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 2005), p. 61.
- Al-Naas, Misbah Abdel Salam Muhammad, *The Arab Maghreb Union and Future Challenges*, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 2006) p. 1.
- Al-Yousifi, Fouad, *Arab African Union; Oujda Agreement* (Tripoli: General Establishment, 1985 AD), p. 21.
- Badawi, Muhammad Taha; Al-Ghunaimi, Muhammad Talaat, *Political and National Studies*, (Alexandria: Dar Al-Maaref, I 1, 1993), p. 263
- Bin Nasr, Muhammad, "The Cultural Challenge in the Twenty-first Century", *Journal of the Islamic Call College*, Tripoli, No. 20, 2003, p. 45.
- Gaddafi, Muammar, *statements, speeches and speeches; The Libyan National Register in 1969-1970*, (Benghazi: International Center for Green Book Studies and Research, December 29 1969), p. 45.
- Gaddafi, Muammar, *Statements, Speeches and Conversations: The National Register 1974-1975 AD*, Vol. 6 (Tripoli: Arab Revolution Press, 1975 AD), pp. 586-587.
- Gaddafi, Muammar, *statements, speeches and speeches of the Colonel; The National Register 1985 - 1986 AD*, AD 17 (Tripoli: International Center for Green Book Studies and Research, 1986 AD), p. 115.
- Ghadi, Muhammad, *Arab Economic Integration; Arab Free Trade Zone*, Master's Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 1998, p. 5.

- Jad, Imad, "The Repercussions of the American Invasion of Iraq on Israel's Role in the Region," Arab Affairs, No. 113 (March - 2003), p. 41.
- Jawad, Saad Naji, Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, "Arab National Security and African Neighborhood Countries" Strategic Studies, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st Edition, No. 31, 1999, p. 9.
- Jahider, Imad, "Libya and Cultural Communication, Symposium on Cultural and Social Communication between African Countries on Both Sides of the Desert", Journal of the College of Islamic Call, Tripoli, No.15, 1998, p. 239.
- Khoury, Youssef, The Arab Unionist Projects 1913-1989 AD; A Documentary Study, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2nd Edition, 1990 AD), pp. 336-377.
- Omran, Ashraf Ali, Libyan-Egyptian Relations, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 2005, p. 90.
- Saleh, Atta Mohammed; Tim, Fawzi Ahmed, Contemporary Political Systems, (Benghazi: Garyounis University Publications, 9th edition, 1988 AD), p. 51.
- Law No. (12) of 1984 Prohibiting the Use of Other than Arabic Language and Arabic Numbers in All Transactions, General People's Congress, issued on April 19, 1984, Official Gazette, No. 12, pp. 668-669.
- Law No. (24) of 2000 prohibiting the use of other than the Arabic language and Arabic numerals in all transactions, General People's Congress, Sirte, issued on October 14, 2000, Code of Legislation, No. 12.
- Mustafa, Abdel-Tawab, Arab Unity between (Scientific Methodology) and (Romanticism); strategic vision,
- Text of the Treaty Establishing the Arab Cooperation Council", Arab Affairs, Cairo, No. 58, June 1989.

The positions of the major countries on Arab unity (5); France and Arab Unity 1945-2000, 1st Edition (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2008).

The Arab Petroleum Investments Company (APICORP), "A growth takes hold", the annual report December 31, 2012 AD, Dammam, Manama, p. 2.

Website

Al-Hayajneh, Adnan, Gulf Cooperation Council; Living under the obsession of security, retrieved from: <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11e502d9-3263-47da-9ba9-b39b3d32077f>

Document "Text of the Agreement of the State of the Arab Union 14/2/1958", Al-Hayat, Beirut, 18/2/1958, pp. 1-3. Retrieved 2018 from: http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/FreeDocs/GeneralDoc3/images/wfl40023.gif_cvt.htm

Document "The Agreement declaring the Establishment of the Unified Republic of Yemen and Regulating the Transitional Period in the Unity State", Al-Hayat, London, May 22, 1990. Retrieved 2018 from: http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/FreeDocs/GeneralDoc3/AGeneralDocs52_3-1.htm_cvt.htm

General Assembly Resolution No. 181 (Session 2) dated November 29, 1947 AD. Retrieved: 23/07/2016 from: http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/UNDocs/GmeiaAmah/images/wgm2006.gif_cvt.htm

OPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, retrieved 2018 from: <http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Sponsored-Ventures/APSCO>

Security Council Resolution No. 242 (1967 AD) of November 22 "Recognizing the principles of a just and lasting peace in the

Middle East." Retrieved: 23/07/2016 AD, from:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/UNdocs1/A/MaglesAmn242_13-1.htm_cvt.htm